المحاضرة الأولى: المقاولاتية والنهج الاقتصادي

إن الغرض من التعرف على علم الاقتصاد، هو معرفة الارتباط بينه وبين المقاولاتية، فكل علم موجود هو له امتداد وجذور وارتباط بعدة علوم، ومعرفة كيفية نشوئه تقدم معرفة حول العوامل والظروف التي هيأت لذلك، وتفسر لنا الصورة التي تشكل بها، والقواعد التي بني عليها، لأجل ذلك تقدم هذه المحاضرة مفاهيم تتعلق بعلم الاقتصاد وتاريخه الذي يصل لمرحلة بروز قيمة وأهمية المقاولاتية، لنخلص في الأخير للعلاقة الرابطة بين علم الاقتصاد والمقاولاتية.

1- الاقتصاد وأهميته:

1-1- تعريف الاقتصاد:

هناك تشعب واختلاف كبير في تحديد مفهوم دقيق لتعريف علم الاقتصاد عند علمائه والباحثين فيه، ويبدو أن ذلك راجع للتطور المتواصل لهذا العلم عبر التاريخ، وتأثر العلماء الاقتصاديين بالبيئة السياسية والاجتماعية التي عاشوا فيها، وهذا سرد لبعض التعريفات لعلم الاقتصاد كما وضحها حسين (2008، ص 4):

جدول 1:يوضح بعض تعاريف علم الاقتصاد

الباحث	المفهوم
آدم سميث[1] (1976)	هو علم دراسة الثروة.
ألفريد مارشال[2] (1890)	هو علم دراسة سلوك الإنسان في حياته اليومية فيما يتعلق بإنتاج الثروة وتبادلها وإنفاقها.
ليونيل روبنزر (1898 – 1984)	الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يدرس النشاط الإنساني في سعيه لإشباع حاجاته الغير محدودة بواسطة موارده المحدودة.
سام ويلسون	هو دراسة الكيفية التي يختار بها الأفراد والمجتمع الطريقة التي يستخدمون بها مواردهم الإنتاجية النادرة لإنتاج مختلف السلع على مدى الزمن وكيفية توزيع هذه السلع على مختلف الأفراد والجماعات في المجتمع لغرض الاستهلاك الحاضر والمستقبل.

يلاحظ من التعاريف تركيزها على أهم الموضوعات في علم الاقتصاد والمتمثلة في الثروة والإشباع وإدارة الموارد، فعلم الاقتصاد هو علم اجتماعي يبحث في كيفية إشباع حاجات الإنسان غير المحدودة باستخدام الموارد الاقتصادية

[1] صاحب أول بحث منظم كتب في علم الاقتصاد (طبيعة ثروة الأمم وأسبابها)

[2] ظهر التعريف في كتابه حول (مبادئ الاقتصاد)

المحدودة ذات الاستخدامات البديلة. ويشير حسين (2008، ص 5–6) في موضع آخر إلى أن النظرية الاقتصادية الحديثة تهتم بدراسة المشكلات الاقتصادية، والتي تتم على مستويين؛ المستوى الأول الخاص بالتحليل الاقتصادي الجزئي الذي يهتم بالتحليل للوحدات الفردية كسلوك المستهلك والسلعة والخدمة الفردية وكيفية تحديد ثمنها والمشروع الفردي والصناعة الفردية. أما المستوى الثاني فيخص التحليل الاقتصادي الكلي الذي يتعرض بالتحليل للاقتصاد القومي كالدخل القومي والعمالة الكلية والمستوى العام للأسعار والاستهلاك والادخار والاستثمار الكلي. ويمكن أن نلخص علم الاقتصاد في خمس نقاط حسب ثاقب (2024) هي:

- **علم الاقتصاد هو علم الندرة:** يركز هذا التعريف على مسألة ندرة الموارد الاقتصادية، حيث أن الحاجات الإنسانية تعتبر لامتناهية، وبالقياس إلى هذه الحاجات فإن العرض الموجود من الموارد غير كاف لإشباع جميع هذه الحاجات. وبالتالي من الضروري إيجاد طريقة مناسبة لتخصيص هذه الموارد، ومن هنا جاء تعريف علم الاقتصاد على أنه العلم الذي يبحث في الموارد الاقتصادية المحدودة والنادرة نسبياً.
- **علم الاقتصاد هو علم الثروة:** وفقا لهذا التوجه فان علم الاقتصاد يمثل ذلك العلم الذي يختص بدراسة طريقة تكوين وتوزيع واستهلاك الثروات التي تمثل غاية النشاط الاقتصادي للإنسان الهادف إلى تقديم منافع، ولقد اختلف الاقتصاديين في تعريفهم لمفهوم الثروة، فمنهم من كان يحصر مفهومها في إنتاج الوسائل المادية فقط، ومنهم من كان يوسع مفهومها ليشمل كل الأشياء التي تمكن الإنسان من إشباع حاجاته ورغباته سواء كانت مادية أو غير مادية، كما عرفت أيضا على أنها أي شيء له قيمة وقابل للمبادلة بنقود أو بسلع. وقد ساد هذا المفهوم لعلم الاقتصاد خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وفي هذا الإطار كان اهتمام علماء الاقتصاد منصب حول البحث عن الوسائل التي تمكن من تجميع الثروة وتنميتها والمحافظة عليها، باعتبارها وسيلة لإشباع الحاجات والرغبات.
- **علم الاقتصاد هو علم دراسة الدخل وتوزيعه:** عرف الاقتصادي (Alfred Marshall)، في كتابه مبادئ الاقتصاد والمنشور عام 1890 علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يقوم بدراسة النشاط الاقتصادي للإنسان والمتعلق بكيفية حصوله على الدخل وكيفية التصرف به. ويتشابه بذلك مع التعريف الذي أورده (Oscar Lange)، في كتابه الاقتصاد السياسي على أنه علم قوانين النشاط الاقتصادي والاجتماعي التي تحكم إنتاج السلع

وتوزيعها على المستهلكين. يلاحظ من هذا التعريف أنه انتقل من مجال دراسة الثروة والإنتاج إلى دراسة الدخل والتوزيع.

- **علم الاقتصاد هو علم الرفاهية:** ركز العالم الاقتصادي (Arther igou)، في كتابه اقتصاديات الرفاهية والمنشور عام 1920 الجانب الخاص بإشباع الحاجات المتعددة والمتكررة واللانهائية عبر الزمن. وبذلك فقد عرف علم الاقتصاد على أنه العلم الذي يدرس ويبحث في كيفية حصول الأفراد على أقصى إشباع ممكن وزيادة مستوى معيشة أفراد المجتمع.
- **علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس المشكلة الاقتصادية:** يعتبر هذا التعريف لعلم الاقتصاد من أكثر التعريفات المتداولة في الوقت الحالي، ويعود هذا التعريف إلى الاقتصادي (Lionel Robbins)، حيث عرفه بأنه العلم الذي يعنى بدراسة النشاط الإنساني في سعيه لإشباع حاجاته الكثيرة والمتزايدة بواسطة موارده المحدودة والنادرة.

1-2- أهمية الاقتصاد:

يفرض الاقتصاد نفسه على مرئيات الفرد أو المنشأة أو الدولة أو العالم وقراراتهم، فإذا أعرض الفرد عن شراء السلعة الغالية الثمن، وإذا قرر العمل مساء عوضا عن الراحة، وإذا قرر تأثيث بيته هذا العام، وتأجيل شراء سيارة إلى العام القادم فقد اتخذ قرارات اقتصادية، وإذا قررت منشأة ما استخدام عشرة عمال وثلاث آلات عوضا عن عشرين عاملا وآلة واحدة، وإذا قررت تخفيض الإنتاج أو إيقافه فقد اتخذت قرارات اقتصادية.

أما اهتمام الدولة بالاقتصاد فهو مباشر وملحوظ، فبالإضافة إلى وجود وزارة للاقتصاد أو ما شابهها في كل دولة من دول العالم فإن كثيرا من السياسات الحكومية مثل سياسات الضرائب أو الإعانات أو إصدار النقود أو مكافحة الارتفاع في الأسعار (التضخم) وغير ذلك تمليها الظروف والمتغيرات الاقتصادية، أما في الإطار العالمي، فإن تشابك مصالح الدول قد أوجد مؤسسات وهيئات ومؤتمرات عالمية أو إقليمية مهمتها تنسيق المصالح الاقتصادية للدول المختلفة، إذ يوجد في إطار الأمم المتحدة ما يسمى باللجنة الاقتصادية والاجتماعية، ويوجد أيضًا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وغيرها، وعلى المستوى الإقليمي صندوق النقد العربي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والمؤسسات الاقتصادية المنبثقة عن جامعة الدول العربية، وغيرها. (المنيف، 2021، ص 3–4)

يشير سكاوزن (2016) أن الاقتصاد له تأثير كبير على عدة جوانب تمس الفرد والمجتمع، حيث أن السياسات الاقتصادية تؤثر على سلوك الأفراد وتوجهاتهم. فعندما تكون هناك سياسات اقتصادية تدعم النمو والاستثمار، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة وزيادة الفرص الاقتصادية، مما يعزز من شعور الأفراد بالاستقرار والرفاهية. ومن ناحية أخرى، الأزمات الاقتصادية أو السياسات غير الفعالة يمكن أن تؤدي إلى مشاعر القلق وعدم اليقين، مما يؤثر سلبًا على السلوك الاجتماعي للأفراد.

كما يؤكد سكاوزن على دور الاقتصاديين في تحسين الظروف الاجتماعية من خلال تقديم حلول لمشكلات مثل الفقر والبطالة. من خلال تطبيق مبادئ الاقتصاد السلوكي، إذ يمكن للسياسات أن تُصمم بطريقة تشجع الأفراد على اتخاذ قرارات أفضل، مثل الادخار للتقاعد أو الاستثمار في التعليم . وبالتالي، يمكن القول إن الاقتصاد ليس مجرد أرقام وإحصائيات، بل هو عامل مؤثر في تشكيل سلوك الأفراد وتفاعلاتهم الاجتماعية، مما يبرز أهمية فهم العلاقة بين الاقتصاد والسلوك الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة. وعليه نستنتج أهم جوانب التأثير لعلم الاقتصاد على حياة الأفراد والمجتمعات كما يلي:

- تلبية الاحتياجات والرغبات
- تحليل المشكلات الاقتصادية
- توجيه السياسات الاقتصادية
- فهم العلاقات الاقتصادية
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي
- التنمية الاقتصادية

2- عناصرومقومات النشاط الاقتصادي:

1. **العمل والإنتاج**: العمل هو الجهد الإنساني الواعي والهادف. ويتمثل هذا الجهد في بذل أشكال الطاقة الجسدية والذهنية والعصبية التي يمتلكها الإنسان، والتي يحولها في عملية العمل إلى قوة فاعلة وهادفة. فالإنسان عندما يقوم بالعمل يسعى إلى تحقيق شيء محدد أسميناه الناتج كما يهدف من وراء استعمال المنتج إلى إشباع حاجة معينة. والعمل بالمعنى الاقتصادي لا بد أن يكون منتجا أي إنتاج الأشياء المادية أو غير منتج كالخدمات.

2. **إنتاجية العمل:** تعبر إنتاجية العمل عادة عن فعالية العمل المنتج. فإذا كان عمل ما يحقق تحت شروط معينة إنتاج خمس قمصان خلال الساعة الواحدة ثم ارتفع الإنتاج نتيجة تحسن شروط العمل إلى عشرة قمصان خلال الساعة الواحدة ففي هذه الحالة تكون إنتاجية العمل قد ازدادت إلى الضعف.
3. **التعاون في العمل:** يقصد بالتعاون في العمل اشتراك مجموعة من الأفراد في إنجاز عملية عمل واحدة أو عدة عمليات مترابطة ومتكاملة. وذلك لأن تضافر جهود الأفراد يشكل قوة منتجة ويتيح الإمكانية لإنجاز بعض الأعمال التي لا يمكن لفرد واحد أن ينجزها.
4. **التقسيم في العمل:** إن التعاون في العمل يقتضي في الغالب تقسيم العمل. ويعني تقسيم العمل تخصص مجموعة من الأفراد أو فرد واحد بعمل معين.
5. **الإنتاج، التبادل، التوزيع، الاستهلاك:** إن عملية الإنتاج تتألف من ضروب متنوعة من الأعمال التي تمارسها مجموعة من الأفراد يجمع فيما بينهم التعاون والتخصص في العمل، وهذه العملية من أهم أوجه النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى تبادل المنتجات وتوزيعها واستهلاكها. إن عمليات الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك تشكل جميعها وحدة مترابطة يشكل فيها الإنتاج قطبها الأولي والاستهلاك قطبها النهائي. (شاهين، 2019، ص 17–24)

ويضيف المنيف (2021, ص 32–35) في هذا الصدد بأن علم الاقتصاد يرتكز على قضية الكيفية التي تلبى بها حاجات الإنسان باستخدام الموارد المحدودة، فإشباع الحاجات يعتمد على كميات الموارد المتوافرة ونوعياتها. وتعد خاصية الندرة من أهم خصائص الموارد الاقتصادية، بمعنى أن أي شيء موجود بكميات أقل من الكافي لسد الحاجات والرغبات هو نادر اقتصاديا، ويمكن تقسيم هذه الموارد بالعودة إلى أصل وجودها إلى ثلاث عناصر أساسية:

1. **العمل:** ويعني المجهود البدني والذهني الذي يقوم به الإنسان لغرض إنتاج السلع والخدمات، أي أن العمل لا يشمل العمل اليدوي فقط، فعمل المدير والمدرس والطبيب والطالب والأديب وربة البيت وغيرهم يندرج ضمن تصنيف موارد العمل؛ لذا يستخدم في أحيان كثيرة تعبير الموارد البشرية للدلالة على شمولية هذا المورد.
2. **الأرض:** وهو تعبير مختصر للموارد الطبيعية، ويعني كل ما على سطح الأرض أو فوقها أو في باطنها مما يمكن استخدامه في الإنتاج، فالموارد الزراعية والمعدنية والثروة السمكية والحيوانية والأمطار والرياح والمناخ عموما وغيرها تعد موارد طبيعية.

3. **رأس المال:** وتعني الموارد التي أنتجها الإنسان لغرض مساعدته في الإنتاج مثل: الآلات والمعدات والمباني والجسور والطرق، ومحطات توليد الكهرباء، والمعاهد والمستشفيات ومستوى التقنية. أي أن الإنسان بالإضافة لإنتاجه سلعا لاستهلاكه يقوم باستخدام الموارد الطبيعية لإنتاج سلع تساعده على إنتاج وتوزيع أو تسويق السلع والخدمات، وليس بالضرورة أن يكون رأس المال ضخمًا. إذ بينما تمثل مصفاة النفط أو مصنع البتروكيماويات رأس مال من وجهة نظر الاقتصاد فإن المطرقة أو الآلة الحاسبة الصغيرة تمثل أصنافا من رأس المال أيضًا. ونفرق عادة بين رأس المال والنقود، فالأخيرة لا تنتج شيئًا بحد ذاتها، إذ إنها وسيلة لتبادل الموارد، فهي تسهل الحصول على رأس المال، ولكنها بحد ذاتها ليست رأس المال حسب التعريف الاقتصادي، وفي الاقتصاد نميز أيضًا بين رأس المال والثروة، فالأخيرة أكثر شمولية من رأس المال، إذ يمكن أن تشمل الموارد الطبيعية، ومجمل الناتج المتراكم لسنوات عدة، وتشمل أيضًا رأس المال والنقود.

3- النظام والتنظيم الاقتصادي:

النظام الاقتصادي (Economic System)هو مجموعة العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما في زمان بعينه. ويركز النظام الاقتصادي على مجموعة العلاقات والقواعد والأسس التي تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة والموارد الطبيعية والبشرية والمعرفية والتقنية المتاحة من جهة أخرى. (منذر، 2016، ص 20)

ويبدوا أن الاقتصادي السويدي أسار لندباك (Assar Linbeck) قد أعجب بنظرية التعريف بجملة السمات فقدم تعريفاً للنظام الاقتصادي يقول فيه: النظام الاقتصادي عبارة مجموعة من آليات ومؤسسات صنع القرار وتنفيذ القرارات المتعلقة بالإنتاج والدخل والاستهلاك في منطقة جغرافية معينة.

وقد كان فردريك براير (Fredrick Pryor) أكثر وضوحاً وصراحة في تعريف النظام الاقتصادي حين عرفه بالآتي: النظام الاقتصادي يشمل جميع المؤسسات والمنظمات والقوانين والقواعد والمعتقدات والقيم وأنماط السلوك الناتجة التي تؤثر مباشرة أو غير مباشرة على السلوك الاقتصادي والنتائج الاقتصادية. (أفندي، 2018، ص 80)

ويعرف صومبارت (Sombart) النظام الاقتصادي بأنه المظهر الذي يجمع بين العوامل الثلاثة التالية:

1. **الروحية:** أي الدوافع البارزة للفعاليات الاقتصادية كأن يكون الاقتصاد في سبيل السيطرة و الحرب، أو في سبيل الكسب الآني و السريع أو في سبيل تطبيق مبدأ من مبادئ المثالية... إلخ).

2. **الشكل:** و هو مجموعة العوامل الاجتماعية و الحقوقية و القانونية التي تحدد إطار الحياة الاقتصادية نظام الملكية، نظام العمل علاقات الإنتاج، دور الدولة في الحياة الاقتصادية.
3. **الماهية:** و هي مجموعة الوسائل والطرق التقنية التي تجري بواسطتها التحولات المادية في الزراعة والصناعة والتجارة (الآلة اليدوية الميكانيكية التكنولوجية الصناعية...)

وتتحدد طبيعة النظام الاقتصادي من التداخل المنطقي بين العناصر الثلاثة المذكورة. ويؤكد "صومبارات" أن عنصر الشكل هو المحدد الرئيسي لطبيعة النظام؛ لأنه تعبير عن الروحية التي تعكس في النهاية بالخلفية الفكرية (العقيدة التي يقوم عليها النظام). وتتوافق الروحية أيضاً مع مستوى معين من تطور وسائل الإنتاج .

ويمكن تعريف النظم الاقتصادية بأنها التنظيم الخاص بإنتاج و توزيع و تبادل و استهلاك السلع و الخدمات المستخدمة من جانب الأفراد لتحقيق مستوى معيشي محدد قد يكون للنظم الاقتصادية درجات مختلفة من التحكم المركزي و الملكية الخاصة بالإضافة إلى آليات التبادل المختلفة و عليه توجد أربعة أنواع من النظم الاقتصادية.(الحوامدة، 2020)

وتهتم النظرية الاقتصادية بمسألة كفاءة النظام الاقتصادي. فطبيعة وأسلوب الإدارة الاقتصادية في صنع السياسات الاقتصادية (آليات اتخاذ القرارات) التي من شأنها تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع وحل المشكلات الاقتصادية تمثل جوهر عمل النظام الاقتصادي ومبرر وجوده. ولذلك توافق الاقتصاديون على معايير أساسية لقياس كفاءة النظام مشتقة من أهداف السياسة الاقتصادية وهي:

1. **معيار النمو الاقتصادي:** تقاس كفاءة النظام الاقتصادي بمدى نجاحه في تحقيق معدل نمو اقتصادي يفوق معدل نمو السكان. وفي هذه الحالة يكون المجتمع قادراً على إنتاج مزيد من السلع والخدمات عبر الزمن. مما يعني أن المجتمع يستمتع بمستوى معيشي ورفاه مرتفع لأن نصيب الفرد من الدخل يزيد عبر الزمن.
2. **معيار الكفاءة الاقتصادية:** الكفاءة الاقتصادية مفهوم مرتبط بطريقة النظام الاقتصادي في إدارة الموارد ومدى كفاءة النظام الاقتصادي في إنتاج السلع والخدمات المرغوبة في المجتمع بأقل كلفة ممكنة. وبعبارة أخرى الكفاءة هي مقياس لمدى قدرة النظام على التوظيف والاستخدام الأمثل للموارد التي تتسم بالندرة في ظل تعدد حاجيات المجتمع.
3. **معيار الاستقرار الاقتصادي:** تحقيق الاستقرار الاقتصادي يعني استقرار الأسعار والحفاظ على معدل تضخم منخفض قريباً من الصفر. والمحافظة على معدل بطالة مقبول اقتصادياً واجتماعياً، يتراوح 3% إلى 5%. مع

معدل نمو اقتصادي مرغوب يتراوح من 5-10%، ووضع مستقر ومرغوب، واستقرار سعر صرف العملة الوطنية.

4. **معيار العدالة الاجتماعية:** عندما يكون النظام الاقتصادي قادراً على تمليك أفراد المجتمع المنافع وتحقيق مستوى عال من النمو وتقليل الفوارق بين الناس وإزالة بؤر التوتر والصراعات الاجتماعية والسياسية، فإن هذا النظام يكون قد نجح نسبياً في تحقيق العدالة.
5. **معيار أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** أي مدى قدرة النظام على اختيار لأولويات المجتمع الاقتصادية وفحص ما إذا كانت عملية الاختيار تتسم بالرشد الاقتصادي، فالنظرية الاقتصادية تهتم بدراسة آليات الاختيار من حيث كفاءتها ورشدها الاقتصادي في اختيار أفضل الأهداف التي تعظم المصلحة العامة للمجتمع بأقل قدر من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية. والاختيار السيء للأولويات يسبب سوء تخصيص موارد المجتمع واستنزافها هذه الموارد بمعدل متسارع ومن ثم تصبح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية غير قابلة للاستدامة. كما يجعل النظام الاقتصادي أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية وعدم الاستقرار الاقتصادي. حيث تتوالى حالات الركود أو يطول أمدها، كما تزيد تقلبات الأسعار ويتفاقم معدل التضخم والبطالة.
6. **معيار التماسك الاجتماعي:** يقصد بالتماسك الاجتماعي منظومة الروابط القيمية والثقافية والحضارية والاقتصادية والاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع، ووفقاً لدور كايم، فإن درجة التماسك الاجتماعي تعتمد على طبيعة الجماعات والمنظمات والمجتمعات التي تؤثر تأثيراً كبيراً ومباشراً على أنماط سلوك الأفراد، ومن منظور النظرية الاقتصادية فإن التماسك الاجتماعي هو مفهوم للاستقرار الاجتماعي في المجتمع وذلك مرتبط بالاستقرار الاقتصادي، وقد أضحى التماسك الاجتماعي هدفاً عظيماً ومعياراً في نفس الوقت لتقييم كفاءة النظام الاقتصادي. (أفندي، 2018، ص 81–106)

لابد من التفريق بين مفهوم النظام الاقتصادي ومفهوم التنظيم الاقتصادي بتعريف كل منهما فالنظام الاقتصادي كما سلف القول هو مجموعة العلاقات والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لمجتمع معين، أما التنظيم الاقتصادي فهو وسيلة يستخدمها النظام الاقتصادي لتنظيم النشاط الاقتصادي والفعاليات الاقتصادية المختلفة. وتختلف طبيعة التنظيم الاقتصادي من نظام اقتصادي إلى آخر، ويمكن على سبيل المثال ذكر نوعين من التنظيمات الاقتصادية:

- **التنظيم الاقتصادي الحر**: وهو وسيلة النظام الاقتصادي الرأسمالي في تنظيم فعاليات النشاط الاقتصادي التي تقوم على حرية النشاط الاقتصادي. ويتصف هذا التنظيم باللامركزية والعفوية، ومن أهم خصائصه أنه اقتصاد يقوم التوازن فيه على آلية السوق، ويعتمد على المشروع الخاص، ولا تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا تدخلاً غير مباشر.
- **التنظيم الاقتصادي الموجّه:** الذي يعتمد عليه النظام الاقتصادي الاشتراكي لتحقيق أهدافه الاقتصادية، حيث يحقق التخطيط الإلزامي والمركزي الشامل التوازن في النظام الاقتصادي وفعالياته. ومن أهم خصائص هذا التنظيم وجود خطة مركزية شاملة تتصف بالإلزامية توجه مجمل الأنشطة والفعاليات الاقتصادية لتحقيق أهداف النظام الاقتصادي الاشتراكي. وتفقد آلية السوق فاعليتها في هذا التنظيم الاقتصادي لتحل محلها الخطة وتتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق ملكيتها لوسائل الإنتاج والملكية العامة. (منذر، 2016، ص 34–35).

وقد شهد العالم المعاصر عدداً من الأنظمة الاقتصادية أهمها:

1. **النظام الاقتصادي الرأسمالي:** يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على عدد من الأسس أبرزها:
   - **الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج:** حيث الفرد حر في امتلاك ما يشاء وبأي قدر، وحر في التعاقد والعمل في النشاط الذي يرغبه وإنشاء المشروعات الخاصة مهما كان حجمها أو شكلها الثانوي أو مجال نشاطها.
   - **الدافع الفردي:** قام النظام الرأسمالي أصلا بهدف تحقيق مصلحة الفرد أولا ومصلحة الجماعة أخيرا. ولذلك فان دافع النظام الرأسمالي هو الدافع الفردي وخصوصا دافع الربح.
   - **آلية السوق أو نظام السوق:** يقوم النظام الرأسمالي بحل المشكلة الاقتصادية عن طريق آلية السوق أو آلية السعر حيث تتفاعل قوى العرض والطلب لتحديد السعر وتحقيق رغبات المنتجين (أقصى ربح) والمستهلكين (أقصى إشباع).
   - **تقييد دور الدولة:** يعمل النظام الرأسمالي على تقييد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وحصر دورها في رعاية العدل والأمن. أما النشاط الاقتصادي فيترك أمره كليا للأفراد.
2. **النظام الاقتصادي الاشتراكي:** يقوم النظام الاقتصادي الاشتراكي (الاقتصاد المخطط على عدد من الأسس أبرزها:

- سيادة الملكية العامة لعناصر الإنتاج والتي تمتلكها الدولة أما الملكية الخاصة فهي محصورة في أضيق نطاق.
- يقوم النظام الاشتراكي على فلسفة جماعية هدفها الأساس هو المصلحة العامة وليس المصلحة الخاصة. حيث الهدف تحقيق الكفاية أي حسن استغلال الموارد الاقتصادية والعدل أي عدالة توزيع الدخول والثروات في المجتمع بين مختلف أفراده.
- يقوم النظام الاشتراكي بحل المشكلة الاقتصادية عن طريق آلية التخطيط حيث تقوم الدولة باتباع أسلوب التخطيط المركزي الشامل في توزيع موارد المجتمع بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة بقصد إشباع حاجات المجتمع.
- الدور الواسع للدولة، حيث تتميز بدرجة عالية من المركزية في اتخاذ القرارات التي تقوم بها السلطات التخطيطية الحكومية. وفي هذا النظام يكون دور الأفراد محدودا ويخضع سلوكهم تبعا للأوامر الصادرة من الأجهزة المركزية.

3. **النظام الاقتصادي المختلط:** نظرا للانتقادات الموجهة لكل من النظامين السابقين، اتجهت العديد من بلدان العالم إلى اتباع نظام وسطي يحمل بعض ملامح النظامين، ويطلق على هذا النظام اصطلاح نظام الاقتصاد المختلط. ويتميز أساسا بالملكية الخاصة لعناصر الإنتاج كما في النظام الرأسمالي، ولكن مع تدخل الدولة في أمور معينة مثل ملكية الدولة لبعض عناصر الإنتاج والمشروعات الإنتاجية التي يطلق عليها مشروعات القطاع العام.(حسين، 2008، ص 19–22)

4. **الطرق المتبعة في التنظيم الاقتصادي:**

أيا كان نوع الاقتصاد السائد في بلد ما، رأسماليا أو اشتراكيا، متقدما أو ناميا، زراعيا أو صناعيا .. فإنه سيواجه ثلاثة تساؤلات أساسية متصلة بالخيارات الاقتصادية المتوافرة لديه، وهذه التساؤلات هي: ماذا يجب أن ينتج المجتمع؟ وكيف يقوم بالإنتاج؟ ولمن يذهب ذلك الإنتاج، أي من يستفيد منه؟ وذلك لأن ندرة الموارد التي تواجهها جميع المجتمعات، تحتم تلك التساؤلات حسب ما أكد المنيف (2021، ص 35).

1. **ماذا ننتج (سلم التفضيل الجماعي):** أي ماذا يتم إنتاجه من سلع وخدمات لتتماشى مع رغبات وحاجات المجتمع التي يسعى لإشباعها، وما هي الكمية التي يتم إنتاجها، فمن المعروف في المجتمع المعاصر أنه توجد حاجات متعددة ومنافسة للأفراد في مجموعتهم. ولأن وسائل إشباع هذه الحاجات نادرة. فان الأمر يستلزم

ضرورة ترتيب هذه الحاجات حسب أولويتها والتوفيق بين المتعارض منها. وبمعنى آخر فبسبب ظروف الندرة النسبية يتعين تحديد احتياجات المجتمع من السلع والخدمات تحديدا نوعيا، (أي السلع والخدمات المراد إنتاجها) وكميا (أي الكمية المنتجة من كل نوع منها)، ثم ترتب هذه الاحتياجات وفقا لأهميتها النسبية. وهذا ما يعرف بسلم التفضيل الجماعي.

2. **كيف ننتج (تنظيم عملية الإنتاج):** أي ما هي الطريقة التي يتم اتباعها في عملية الإنتاج، فبعد أن تتحدد احتياجات المجتمع من مختلف السلع والخدمات ويتم ترتيبها وفقا لأهميتها النسبية. لابد من معرفة الكيفية التي تتم بها عملية إنتاج هذه الاحتياجات، وكذلك المشكلات التي تحيط بهذه العملية من ظروف الندرة النسبية لعوامل الإنتاج. وبمعنى آخر لابد من تنظيم عملية الإنتاج، أي حصر كل الموارد الإنتاجية المتاحة وتعبئتها وتخصيصها على الاستخدامات المختلفة، هذا فضلا عن تنظيم الإنتاج في كل قطاعات الاقتصاد القومي بل وفي كل وحدة إنتاجية بحيث يتدنى حجم الضياع الاقتصادي للموارد الإنتاجية النادرة إلى أدنى حد ممكن.
3. **لمن ننتج توزيع الإنتاج**: أي لمن يكون هذا الإنتاج، فبعد أن يحدد المجتمع رغباته نوعا وكما ويقوم بإنتاج مختلف السلع والخدمات اللازمة لإشباع هذه الرغبات، فلا بد له من التوصل إلى طريقة يمكن من خلالها توزيع هذا الإنتاج على مختلف الأفراد الذين ساهموا في تحقيقه. وبمعنى آخر يتعين تحديد مساحة كل عنصر من العناصر الإنتاجية التي ساهمت في عملية الإنتاج بحيث يستلم صاحب كل عنصر إنتاجي على نصيبه من الناتج النهائي وفقا لهذه المساهمة.(حسين، 2008، ص 17)

إن الإجابة عن هذه الأسئلة وخاصة (ماذا ينتج؟)، تختلف من نظام اقتصادي لآخر ومن مجتمع لآخر، إذ ربما يجيب عنه الأفراد المستهلكون والمنتجون في سعيهم لتحقيق مصالحهم الذاتية (النظام الرأسمالي)، أو يمكن أن تجيب عنه سلطة تخطيط مركزية (النظام الاشتراكي) أو في سوق رأسمالي توجهه الدولة بأنظمتها وأولوياتها (كالصين وما يماثلها من أنظمة). (المنيف، 2021، ص 36)، أي أنه هناك ثلاثة أنماط للإجابة:

1. الإجابة على الأسئلة نفسها في ظل الملكية الخاصة، ودون تدخل من جانب الدولة أو أي سلطة. وهذا هو النظام الرأسمالي. فيتم التعرف على ماذا ننتج عن طريق آلية أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية. فالسلع أو الخدمات الأكثر أهمية يزيد الطلب عليها. كما يتم التوصل إلى كيف ننتج عن طريق مقارنة إيرادات المنتجين مع تكاليف الإنتاج، للتعرف على معدلات الربح لمختلف نواحي النشاط الإنتاجي. أما (لمن ننتج) فجهاز السعر يقدم حلا لمشكلة توزيع الإنتاج حيث يتحدد نصيب كل فرد من الناتج القومي بحجم القوة الشرائية المتاحة لديه والتي

تتحدد بحجم دخله، ويتحدد حجم دخله بكمية ونوع ما يمتلكه الفرد من خدمات إنتاجية من ناحية، وبسعر هذه الخدمات من ناحية أخرى، وبالطبع من يمتلك خدمات إنتاجية ذات سعر أعلى سوف يزيد دخله، فتزيد قوته الشرائية فيزيد نصيبه من الناتج القومي، والعكس صحيح.

2. أن تسيطر سلطة عليا على زمام الموارد الاقتصادية المتاحة، وتتخذ القرارات في شأن ماذا ... ولمن ننتج؟ وقت مشيئتها... وهذا هو النظام الاشتراكي. أي أن جهاز التخطيط هو الذي يقوم بتحديد نوعيه وكمية السلع والخدمات المطلوب إنتاجها (ماذا ننتج). كذلك جهاز التخطيط هو الذي يقوم بعملية الإنتاج من حيث تعبئة الموارد الاقتصادية اللازمة لترجمة رغبات أفراد المجتمع إلى سلع وخدمات متاحة (كيف ننتج). وهو الذي يقوم بتحديد الأجور والمكافأة التي يحصل عليها العاملون في مختلف المجالات (لمن ننتج).
3. أن نجمع بين مزايا الأسلوبين الرأسمالي والاشتراكي معا والاستفادة منها في نظام واحد وهذا هو النظام المختلط. فقد اتجهت بعض النظم الاقتصادية نحو الأخذ بأحسن ما في النظامين السابقين، حيث يباشر الأفراد نشاطهم الإنتاجي في المشروعات الخاصة. بينما يسيطر القطاع العام حكوميا أو محليا على المشروعات المؤممة وعلى بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى. ولا يتمتع القطاع الخاص بحرية مطلقة، فهناك قواعد وتنظيمات تفرض قيودا تختلف من مشروع لآخر. (حسين، 2008، ص 19–21)

5. مراحل تطور الفكر الاقتصادي، وظهور المقاولاتية:

تطور الفكر الاقتصادي عبر الزمن ليعكس التغيرات المستمرة في المجتمعات البشرية، من الأنظمة الإقطاعية في العصور الوسطى إلى الرأسمالية الحديثة تحت تأثير الثورة الصناعية. وبالتوازي مع ذلك، أدت الأزمات الاقتصادية والنمو المتسارع للمدن إلى ظهور مدارس فكرية جديدة تسعى لفهم الظواهر الاقتصادية المتعدد. وعليه سنستعرض فيما يلي المراحل المهمة في تطور الفكر الاقتصادي، مع التركيز على المفكرين الرئيسيين والنظريات التي انبثقت من كل مرحلة، مسلطين الضوء على كيف ساهمت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير في تشكيل الأبعاد الجديدة للفكر الاقتصادي.

- **الأفكار الاقتصادية البدائية:**

تعود الأفكار الاقتصادية البدائية إلى المجتمعات القديمة التي اعتمدت على تبادل السلع والخدمات بشكل مباشر. كانت هذه الأنظمة بسيطة، حيث لم يكن هناك مفهوم متطور للنقود أو الأسواق، رغم استخدام شكل من أشكال التجارة المنظمة.

- **العصور الوسطى:**

تأثرت الأفكار الاقتصادية بشكل كبير بالدين والفلسفة، حيث كان الاقتصاد مدفوعًا بالمعتقدات المسيحية والإسلامية. ففي أوروبا، تم تبني النظرية الإقطاعية التي اعتمدت على النظام الطبقي، مما جعل الأرض ومصادر الإنتاج في يد النبلاء، بينما كان الفلاحون يعملون تحت ظروف قاسية. أما في العالم الإسلامي فقد استند الاقتصاد الإسلامي على المبادئ المستمدة من الشريعة الإسلامية، حيث ركز على العدالة الاجتماعية، تحريم الربا، وأهمية الزكاة كوسيلة لتوزيع الثروة، مما يعكس رؤية شاملة للاقتصاد تتجاوز الربح الفردي إلى المصلحة العامة.

- **العصور الحديثة:**

انطلقت هذه الحقبة بداية من الثورة الصناعية، مما أدى إلى تغيير جذري في نظم الإنتاج وفي الفكر الاقتصادي، حيث تأسس هذا الفكر بشكل مستقل في النصف الثاني من القرن الثامن عشر على يد الاقتصادي آدم سميث عند ظهور كتابه ثروة الأمم الذي أكد على أهمية السوق الحرة ودور "اليد الخفية" في توزيع الموارد، حيث اعتبر أن الأفراد يسعون لتحقيق مصالحهم الشخصية مما يؤدي إلى نتائج إيجابية للمجتمع ككل ، وهو ما عرف فيما بعد بالاقتصاد الكلاسيكي الذي مهد لظهور وتطور النظام الرأسمالي في القرن العشرين حيث شهدت المجتمعات تحولًا نحو أنظمة اقتصادية أكثر تعقيدًا تركز على مبدأ الملكية الفردية وحرية السوق، مما أدى إلى ظهور تحديات جديدة مثل الفجوة الاقتصادية والتوزيع غير العادل للثروة.

ونتيجة لمساوئ النظام الرأسمالي ظهرت المدرسة الماركسية في منتصف القرن التاسع عشر مع كارل ماركس، حيث تناول الصراع الطبقي ودور الملكية الجماعية. حيث اعتبرت أن النظام الرأسمالي يؤدي إلى استغلال العمال، ودعا إلى تغيير جذري في النظام الاقتصادي لتحقيق العدالة الاجتماعية. وكاستجابة للأفكار الماركسية وللأزمات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الثورة الصناعية والنظام الرأسمالي ظهر النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي يركز على الملكية الجماعية وملكية الدولة أو المجتمع لوسائل الإنتاج، بدلاً من الملكية الفردية. وسعى إلى تحقيق توزيع عادل للثروة والموارد، مما يقلل الفجوات الاقتصادية بين الأفراد. واعتمد على التخطيط المركزي للاقتصاد، حيث تتولى الحكومة تحديد الإنتاج والتوزيع، بدلاً من قوى السوق الحرة. كما هدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية للجميع. لكن رغم ذلك لم يصمد النظام الاشتراكي ولم ينجح في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية وصعوبة التنافس مع النظام الرأسمالي.

وبعد الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي حدثت في فترة **الكساد الكبير** (1929-1939) التي ارتفعت على اثرها معدلات البطالة وانخفض الإنتاج فشل الاقتصاد الكلاسيكي في تقديم حلول فعالة الذي كان يرى أن السوق ستحقق التوازن تلقائيًا دون تدخل حكومي، وأن البطالة ناتجة عن خلل في الأجور أو عدم كفاءة العمال. وهذا لم يفسر بوضوح الكساد الكبير، مما دفع البريطاني **جون مايناردكينز** إلى تقديم تفسير مختلف من خلال كتابه "النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود" عام 1936 الذي مهد لظهور المدرسة الكينزية التي ظهرت في الثلاثينيات من القرن العشرين حيث ترى وجوب تدخل الحكومات لتنشيط الطلب الكلي وتحقيق التوظيف الكامل من خلال السياسات المالية والنقدية من خلال زيادة إنفاقها وتحفيز الطلب في أوقات الركود.

ومع فشل السياسات الكينزية في معالجة الركود التضخمي في السبعينيات (ارتفاع التضخم والبطالة في نفس الوقت)، قدم الاقتصادي الأمريكي **ميلتون فريدمان** وأتباعه بفكرة أسست للمدرسة النقدية حيث اعتبر فريدمان أن التضخم هو ظاهرة نقدية في الأصل، سببها التدخل الحكومي المفرط وعدم ترك السوق يعمل بحرية. ما أعاد إلى إحياء بعض الأفكار الكلاسيكية القديمة، لكن مع تحديثها باستخدام أدوات رياضية ونماذج اقتصادية جديدة، ولذلك عرفت بالمدرسة الكلاسيكية الحديثة. وفي نفس التوجه المعتمد على التقليل من دور الحكومة أكد روبرت لوكاس (مدرسة التوقعات العقلانية) على تعزيز مفهوم أن السياسات الحكومية أقل فعالية بسبب توقعات الأفراد المستقبلية.

و في تقديم منظور جديد يدمج التحليل الاقتصادي مع العلوم الاجتماعية الأخرى في القرن العشرين، ظهر الاقتصاد السلوكي والاقتصاد التجريبي بقيادة **دانيال كانيمان وريتشارد ثالر** حيث أعادا النظر لكيفية فهم سلوك الأفراد وتوجيه السياسات الاقتصادية بناءً على سلوكهم الحقيقي وليس الافتراضي. كما برز الاقتصاد المؤسسي على يد مجموعة من الرواد ثورشتاين فيبلن، جون كومونز، ودوغلاس نورث. حيث ركزوا على دور المؤسسات (القوانين، الأعراف، والعادات) في تحديد سلوك الأفراد والأسواق. والاقتصاد حسبها لا يمكن فهمه بشكل كامل من خلال تحليل الأسواق فقط، بل يجب النظر في دور الهياكل المؤسسية والسياسية والاجتماعية.

ومع نهاية القرن العشرين وبداية القرن 21 تبلور الاقتصاد المعاصر الذي يجمع بين الأفكار المختلفة من مدارس متعددة. ويتعامل مع التحديات الجديدة مثل العولمة، التغير المناخي، التكنولوجيا، عدم المساواة، والتنمية المستدامة. كما يدمج بين الأدوات التقليدية والنماذج الحديثة في تحليل الأسواق والسياسات الاقتصادية. (المجالي، 2021؛ جالبريت، 2000)

- **ظهورريادة الأعمال:**

مر الفكر الاقتصادي العالمي عبر العقود بحقب زمنية قامت على فرضيات العلماء الاقتصاديين وأطروحاتهم، ومن تلك الحقب التي مرت على العالم في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر (1880م) ، أن تحول تركيز علم الاقتصاد من مفهوم الاقتصاد الكلي إلى مزيد من التركيز على مفهوم الاقتصاد الجزئي، وسيطرت حينذاك نظرية التوازن، حيث كان يصنف الأفراد بأنهم إما منتجين ، أو مستهلكين. وسيطر البحث عن حالة التوازن على الأطروحات الاقتصادية المتتابعة ، وأغفلت تلك الحقبة دور رائد الأعمال في التحليل الاقتصادي، على الرغم من ظهور دراسات العالم الكبير شومبيتر (Schumpeter ,1950) ، الذي تبنى مدخل أن النظام الاقتصادي عندما يكون في حالة توازن بين العرض والطلب فإن رائد الأعمال هو الذي يكسر حالة التوازن المسيطرة على النظام الاقتصادي، وذلك من خلال ما يقدمه من ابتكارات جديدة، وأساليب إنتاج حديثة ، وأسواق ناشئة. وقد عبر عنها شومبيتر بالمصطلح الشهير (التدمير الخلاق)، حيث يتمكن رواد الأعمال من كسر القيود، والحوافز، والجمود، والركود السائد في الأنظمة الاقتصادية، بما يطرحونه من ابتكارات وأساليب نظم جديدة، فيتبعهم الآخرون، فتحدث النقلة الاقتصادية الإيجابية.

إلا أن خروج الدول العظمى من الحروب العالمية، وما تلاها من ثورة إنتاجية كبرى، أوجد أطروحات جديدة تقوم على أنماط الإنتاج والاستهلاك الكبيرين، والسياسات الاقتصادية الحكومية وانتشرت مفاهيم إقامة الشركات المساهمة الكبيرة، والمبادئ الاشتراكية، وسيطرت الدولة على وسائل الإنتاج، وتعددت الفرضيات التي تربط بين القوة الاقتصادية واقتصاديات الحجم الكبير، وذلك من خلال تجميع وحدات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في كيانات كبيرة، ونادى الاقتصاديون بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني بشكل مباشر، وذلك بإنشاء الشركات، والتدخل بالأجور، وخطط استثمار الشركات، والعلاقات العمالية، واعتبر الاقتصاديون هذه الإجراءات قادرة على دعم نمو الاقتصاد القومي بمعدل أعلى مما كان يتحقق في الماضي، ولم يلتفت حينها إلى دور رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة، بل تم اعتبارها من مخلفات الماضي العتيقة والمتواضعة، فالشركات الكبيرة يمكن أن تتبنى، وتطبق مبادئ الإدارة العلمية، وهي بيئة الإدارة المهنية الرشيدة، وهي أفضل الخيارات لتشجيع الأبحاث العلمية والابتكار.

ثم مر العالم الغربي بهزات اقتصادية، وركود، وبطالة، ومواجهة مستمرة مع النقابات العمالية، وبدأت تتزعزع نظريات التعاون التكاملي بين النظام الثالوثي: الحكومة، والشركات الكبيرة والعمالة المنظمة)، وتبين أن الشركات الكبيرة وفق هذه النظرية لم تتصف بالابتكار والإبداع المطلوب، ولم تساعد على إيجاد وظائف جديدة، ولم تحقق الأهداف الاقتصادية المرجوة للحكومات، وأدى العمل في الكيانات الكبيرة إلى العزلة، والملل، وارتفاع حالات الأحزاب، ومعدلات

الغياب عن العمل، وشيوع الإنتاج بالجودة المتدنية ، وظهرت حينذاك أطروحات جديدة للإنقاذ، مثل: الثقافة المؤسسية، والعودة إلى فرضيات الاقتصاد الليبرالي المتحرر من التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية، وبرزت أطروحات علمية تفرق بين التوسع في الإنتاج الكبير والنمو، وقررت تلك الأطروحات أن أهداف الدول يجب أن تتحول من الزيادة في الإنتاج إلى مفاهيم النمو والديمومة. وظهرت أفكار توسعت كثير من الدول في تطبيقها مثل فرضية روبرت سولو، الذي حاز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1986م، حيث أوضح أن أمريكا، والدول الصناعية ، في حاجة إلى التخلي عن النمو بـ (القوة الغاشمة)، وتبني (النمو الذكي) ذلك النمو القائم على الإبداع والابتكار، والتطوير.

واتضح لصناع القرار في الدول العظمى أن هناك دورا مهما في النظام الاقتصادي للمشروعات الصغيرة لا بد أن تؤديه ، وأنها يمكن أن تكون تلك الكيانات الصغيرة القوة الدافعة لانبعاث نهضة اقتصادية جديدة، خاصة أن النتائج الناجحة، والآثار الإيجابية لدور المشروعات الصغيرة في نمو اقتصاديات ألمانيا واليابان، ظاهرة للعيان، فتبنت بريطانيا بوضوح إبان حكومة مارجريت تاتشر في الثمانينيات الميلادية مفاهيم التخلي عن التدخل الحكومي، والخصخصة، وإعادة الهياكل الاقتصادية، وتبنت أمريكا نشر مفهوم ريادة الأعمال، واحتضان المشروعات الصغيرة ودعمها بقوة.

وبرزت أسواق جديدة قادرة على التجديد والإصلاحات العاجلة، وتبسيط عمليات الشركات الكبيرة، وإسناد الأعمال الأخرى إلى الغير. من تلك الأسواق والتجارب الناجحة تجارب أستراليا وفنلندا، وسلوفاكيا، والنمور الآسيوية التي أوجدت بيئة خصبة لرواد الأعمال، وأخذت أفكار العلماء المؤيدين لريادة الأعمال أمثال بيرس (Pearce ,1980)، تجد قبولا واسعا، حيث يفترض أن رواد الأعمال هم العنصر الأول بين العناصر الداخلة في عملية إيجاد الثروات على جميع المستويات الفردية، والمؤسسية، والإقليمية، والوطنية، فحينما ينجح رواد الأعمال، فإن النتائج الاقتصادية سواء كانت ثروة شخصية، أو نموا للمؤسسة، أو إيجاد وظائف جديدة، ستحقق المنفعة الاقتصادية لجميع المجتمع، فبرنامج صغير يقوم بابتكاره شابان رائدان، بإمكانات متواضعة، قد قاد إلى قيام شركة من أكبر شركات العالم في مجال البرمجيات هي شركة مايكروسوفت (ميتا)، وأمثال تلك المبادرات لرواد الأعمال أصبحت مجالا لازدهار دور الرياديين في اقتصاديات العالم، وزاد من تسارع هذا الدور وانتشاره التطور التكنولوجي، وثورة تقنية المعلومات، وظهور الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) وبرزت كتابات ماكليلاند (1917-1998م) (McClelland) من خلال كتابه الشهير (المجتمع المنجز)، حيث أوضح العلاقة بين حاجة الدولة للإنجاز وتطورها الاقتصادي، وأكد أن مستوى إنجاز الدول لا يتحول إلى نمو اقتصادي إلا بتدخل رواد الأعمال، وكلما كان إنجاز دولة ما مرتفعا، فإن هناك أفرادا في تلك الدولة يتصرفون كرواد أعمال.

ومنذ بداية التسعينيات الميلادية أصبح العصر هو عصر رواد الأعمال، حيث اهتمت المؤسسات التعليمية، والمنظمات الحكومية، وشركات الأعمال، والمجتمع ككل بريادة الأعمال، وانتشرت الأبحاث والدراسات المستفيضة في مجال ريادة الأعمال، التي تؤكد أهميتها للاقتصاد الوطني وفي هذا الصدد يقول العالم المعاصر ديفيد أودريتش (2006 – David Audretsch , 2010): إن ريادة الأعمال هي التي تسهم المساهمة الأبرز في النمو الاقتصادي عن طريق نشر المعرفة التي ستبقى حبيسة لولا انتشارها تجاريًا. وأطلق بومول وآخرون (2007) من جامعة ييل، ومنظمة كوفمان الشهيرة، في كتابهم (الرأسمالية الطيبة والرأسمالية الخبيثة) فرضيتهم المسماة رأسمالية ريادة الأعمال، بوصفها نمطًا جديدًا للاقتصاد الدولي الحديث القادر على تحقيق النمو والرخاء الاقتصادي المستديم، وهو البديل للأنماط الثلاثة الأخرى، المسماة رأسمالية الشركات الكبرى والرأسمالية الموجهة من الدولة، ورأسمالية القلة المسيطرة، واستشهد الباحثون بالنجاحات الكبيرة للاقتصاديات الناشئة، أمثال سنغافورا، وتايوان والصين وهونج كونج، وكوريا الجنوبية التي تمثل إسهامات المنشآت الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 60% بوصفها دليلا ونموذجا لتطبيقات رأسمالية ريادة الأعمال.(الشميمري والمبيريك، 2025).

6. العلاقة بين علم الاقتصاد والمقاولاتية:

من الملاحظ مما تقدم أن الارتباط بين علم الاقتصاد والمقاولاتية جد وثيق، وهي من العلاقات الآخذة بالتطور؛ إذ إن المقاولاتية تهتم بالمنشأة التي هي إحدى اهتمامات علم الاقتصاد، ويتم استخدام كثير من المبادئ الاقتصادية في مجال المقاولاتية؛ مما جعل الإلمام ببعض أساسيات الاقتصاد من أهم متطلبات تخصصات ريادة وإدارة الأعمال في معظم جامعات العالم. ويمكننا باختصار أن نستنتج العلاقة الرابطة بينهما من خلال ما يلي:

1. المقاولاتية هي محرك للاقتصاد ومحفز للنمو وهذا يساهم في خلق فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاج والابتكار والتقدم التكنولوجي.
2. أما الاقتصاد فهو مناخ للأعمال، يؤثر على نجاح أو فشل رواد الأعمال حسب توفيره للبيئة وللسياسات المشجعة للاستثمار والنمو والضبط المعقول للضرائب.